

فعالية المجتمع المدني وإقحامه في عمليات التنمية المحلية في الجزائر The effectiveness of civil society and its involvement in local development processes in Algeria

مياسة أودية، جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم

miassa.aoudia@univ-mosta.dz

تاريخ الاستلام: 2023/02/19 تاريخ القبول: 2023/04/27 تاريخ النشر: 2023/06/01

الملخص:

تشكل المواضيع ذات الصلة المباشرة بالمجتمع المحلي أهمية قصوى، وهو حال موضوع الدراسة المتعلق بالمجتمع المدني باعتباره شريكا مهما في عمليات التنمية المحلية، لما له من قنوات اتصال متفتحة على مختلف شرائح المجتمع وتحديدًا المجتمع المحلي، غير أن مدى فعالية دوره ونشاطه يختلف من مجتمع إلى آخر. وتنطلق أهمية هذه الدراسة من خصوصية المجتمع الجزائري التي أفرزت مجتمعا مدنيا لا يؤدي دوره بفعالية نتيجة لأسباب عديدة ومتداخلة فيما بينها، وعلى هذا قمنا بطرح إشكالية مفادها: ماهي العوامل المتحكمة في فعالية المجتمع المدني الجزائري؟ وهل يؤثر ذلك على نشاطاته المتعلقة بالتنمية المحلية؟ لتخلص الدراسة إلى مجموعة من النتائج متعلقة بأهمية العوامل الثقافية والاجتماعية وكذا الدور التقليدي الذي يتسم به المجتمع المدني الجزائري.

الكلمات المفتاحية: المجتمع المدني، التنمية المحلية، الدول النامية، الخصوصية الجزائرية.

Abstract :

Topics related directly to the local community have significant importance. like the subject of the study on civil society as an important partner in local development processes, because of its communication open channels to various segments of society, specifically the local community. However, the effectiveness of its role and activity varies from community to community.

Algeria, like other societies, is characterized by its specificities, which have resulted in a civil society that does not play its role effectively.

key words : Civil Society, Local Development, Developing Countries, Algerian specificity.

مقدمة:

يعتبر المجتمع المدني شريكا مهما في عمليات التنمية المحلية وذلك لما له من قنوات اتصال متفتحة على مختلف شرائح المجتمع وتحديد المجتمع المحلي باعتباره الأقرب إليه، والأدري بحاجاته واحتياجاته اللامتناهية ولتسليط الضوء على الفئات الأكثر تهميشا، فهو لا يكتف بإيصال أصواتها للسلطات المحلية فقط، بل يسعى إلى إنشاء فضاءات للحوار، وكذا تحقيق المشاركة الفعالة في عمليات التنمية المحلية.

وإن هذه الحاجات تختلف من بيئة إلى أخرى باختلاف المجتمعات، ما يجعل ثقافة الانخراط في هذه المنظمات وكذا فعالية نشاطها يعتمد على مجموع العوامل المشكلة لمجتمع ما، كالنظام السياسي، البناء الاجتماعي، القوة الاقتصادية، الثقافة السائدة، وحتى الموروث التاريخي.

واعتمادا على الواقع المعاش فإن منظمات المجتمع المدني في الجزائر لا تؤدي دورها على الوجه الذي وجدت من أجله مقارنة بدورها في المجتمعات المتقدمة التي تجاوزت منطق العمل الخيري بأشواط كبيرة، وإن هذا الحال لا يختلف عنه العديد من الدول النامية دون صرف النظر عن خصوصية كل واحدة منها.

وبناء على ماتم ذكره، فإن أهمية هذه الدراسة لا تنطلق من قلة تناولها من طرف الباحثين ما يجعل البحث فيها ضرورة ملحة بل على العكس، فقد تم تناول مواضيع المجتمع المدني وعلاقتها بالتنمية المحلية كثيرا، ومن نواح متعددة، غير أن التناقضات التي صبغت هذه العلاقة تستدعي البحث عن أسبابها الحقيقية، والكشف عن العوامل غير المباشرة التي تؤثر فيها والتي أدت إلى تعطيل مجهودات التنمية المحلية، بالتركيز على العوامل الاجتماعية والثقافية.

وعليه فإن الهدف من هذه الدراسة هو معرفة مدى تأثير هذه العوامل التي ساهمت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تكوين منظمات المجتمع المدني في الجزائر، والتي تحبط

محاولات هذه المنظمات في بعث التنمية المحلية، وكل ذلك مرهون بخصوصية المجتمع الجزائري، وهذا ما يؤدي بنا إلى طرح الإشكالية الآتية:

ماهي العوامل المتحكمة في فعالية المجتمع المدني الجزائري؟ وهل يؤثر ذلك على نشاطاته المتعلقة بالتنمية المحلية؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية التي ستساعدنا في تقسيم هذه الدراسة، وهي كالآتي:

- ماهي عوامل الارتباط بين المجتمع المدني والتنمية المحلية؟
- ما موقع المجتمع المدني الجزائري ضمن الدول النامية؟
- هل حقا تفسح الدولة الجزائرية المجال لمشاركة المجتمع المدني في عمليات التنمية المحلية؟

وللإجابة عن الإشكالية المطروحة تم وضع الفرضية الآتية:

تعتبر العوامل الثقافية والاجتماعية والتي يتشارك فيها المجتمعات النامية من أهم العوامل المؤثرة على فعالية المجتمع المدني الجزائري، وخاصة تلك المتعلقة بالتنمية المحلية. ولتأكيد مدى صحة هذه الفرضية، تم الاعتماد على كل من المنهج التاريخي وذلك بتتبع نشأة المجتمع المدني الجزائري منذ عهد الاستعمار وصولا إلى يومنا هذا، بالإضافة إلى منهج دراسة الحالة وذلك بتسليط الضوء على المجتمع المدني الجزائري على وجه الخصوص واستنباط مجموع الخصائص التي يتميز بها دون غيره من المجتمعات، وأخيرا الاقتراب القانوني من خلال دراسة جملة القوانين المنظمة والمؤسسة لتشكيل ونشاط منظمات المجتمع المدني.

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور أساسية كالآتي:

المحور الأول: ثنائية المجتمع المدني والتنمية المحلية: مدخل مفاهيمي

سنتناول في هذا المحور أهم عوامل الارتباط بين المجتمع المدني والتنمية المحلية، غير أن ذلك يستدعي التطرق لمفهوم كل منهما.

أولا: مفهوم المجتمع المدني

تبلور مفهوم المجتمع المدني مع مطلع القرن السادس عشر تزامنا مع نشأة الدولة الحديثة، أولا مع منظري السيادة في مقابل الحالة الطبيعية، ثم تحت تأثير الفكر الاقتصادي الذي ربطه بالسوق ووضعه في مقابل الدولة، قبل أن يستقل في الأخير عن الاقتصاد ليتحول إلى رمز الحركية السياسية، في ظل النظام الديمقراطي (ركح، 2011، صفحة 27).

غير أن هناك من يرجع هذه النشأة إلى ما قبل ذلك، باعتبار أن الفلاسفة القدامى أمثال أفلاطون وأرسطو قد تناولوا هذه المفهوم من خلال وجود حياة جماعية تعبر عن الحياة المشتركة للجماعة، بينما يذهب آخرون إلى ربطه بفكرة العقد الاجتماعي التي طرحها كل من توماس هوبز، جون لوك، وجون جاك روسو، وكذا أفكار هيجل، ماركس وجرامشي.

فقد ساهم رواد نظرية العقد الاجتماعي في إعطاء تصورات مختلفة حول نمط جيد لتنظيم المجتمع من خلال القطيعة مع النظام القديم القائم على الاستبداد الإقطاعي، ووضعوا المجتمع المدني في مقابل المجتمع الطبيعي وهو مجتمع الحرية الكاملة والمساواة الذي سبق الدولة، وبهذا تبلور مفهوم المجتمع المدني في صيغته السياسية. (زراقة، 2014، صفحة 02).

من التعاريف المتداولة، ذلك الذي طرحه يورغن هابرماس، بأنه تلك الجمعيات، المنظمات والحركات التي تستقبل، تركز وتعكس بواسطة التضخيم، صدى المشاكل الاجتماعية في فضاءات الحياة الخاصة، إن جوهر المجتمع المدني مشكل من نسيج جمعي

يمأسس، في إطار الفضاءات العمومية المنظمة، النقاشات التي تهدف إلى حل المشاكل الناشئة التي تخص مواضيع الصالح العام (ركج، 2011، صفحة 31).

كما يعرف كذلك على أنه مجموعة التنظيمات التطوعية المستقلة ذاتيا، التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، هي غير ربحية، تسعى إلى تحقيق منافع أو مصالح للمجتمع ككل، أو بعض فئاته المهمة، أو لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة بقيم ومعايير الاحترام والتراضي، والإدارة السامية للاختلافات والتسامح، وقبول الآخر (قنديل، 2008، صفحة 64).

كما يعتبر المجتمع المدني ردا لكل من سلطة الحزب الواحد في الدول الشيوعية، وبيروقراطية وتمركز عملية اتخاذ القرار في الدول الليبرالية، وكذا سيطرة اقتصاد السوق على الحياة الاجتماعية، بل وحتى على دكتاتوريات العالم الثالث وعلى البنى العضوية والتقليدية فيه (مفتي، 2013، صفحة 15).

ولم يتم تناول مفهوم المجتمع المدني من منظور سياسي فقط، بل تجاوزه إلى منظور اقتصادي، باعتبار أن عملية إعادة هيكلة الدولة وخصخصة قطاعاتها المختلفة يفقدها دورها في بناء مجتمع عادل، ما يؤدي إلى زيادة عدد الفقراء في المجتمع، وهنا يأتي دور المجتمع المدني في إعادة توزيع الدخل، ودعم الفقراء، وبهذا يكون دوره إعادة التوازن في المجتمع عندما يفقد هذا التوازن.

غير أن الجدل والإشكالية التي يطرحها موضوع المجتمع المدني، لا تكمن في نشأته الأولى أو في تعريفاته المختلفة، بقدر ما تكمن في علاقته بالدولة ومؤسساتها وسلطاتها المركزية منها والمحلية، هذا من جهة ومن جهة أخرى في إشكالية الركائز التي يبني عليها المجتمع المدني الغربي مقارنة بالمجتمعات النامية، أو الإسلامية مثلا.

ففي حين يركز المجتمع المدني الغربي على ثلاث: أولها العقلانية التي يقصد بها الاعتماد على العقل، وترك النصوص والأهواء، تليها اللادينية - تعتبر نتيجة منطقية لفكرة العقلانية - وهي تفكير يركز على الانطلاق من معطيات وقائع الحياة والبحث والتنقيب عن الحل

بالاعتماد التام على العقل، وأخيرا الديمقراطية، والتي تعني الاحتكام إلى الناس والعقل البشري في سائر تنظيم شؤون الحكم (مفتي، 2013، صفحة 14)

نجد أن المجتمع المسلم يستمد أحكامه وقوانينه من الشريعة الإسلامية، باعتبار أن القرآن والسنة هما مصدر التشريع، وبهذا لا بد من مراعاة الخصوصية البيئية لعمل هذا المجتمع، ومنظّماته وهيئاته المختلفة.

أما إشكالية العلاقة بين الدولة وهيئاتها المحلية والمجتمع المدني، فتكمن في الدور المتوقع من كل واحد منهما في المجتمع، وفي آليات تأثير أحدهما على الآخر.

حيث ورد في البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لسنة 2002، أن المجتمع المدني يقع بين الأفراد والدولة، ويتكون من مجموعات منظمة أو غير منظمة، وأفراد يتفاعلون اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا وينظمون بقواعد وقوانين رسمية وغير رسمية، وينظم المجتمع نفسه حولها طوعا، وتشمل هذه الجمعيات النقابات العمالية، المنظمات غير الحكومية، المجموعات المعنية بتحقيق المساواة بين الرجال والنساء، والمجموعات اللغوية والثقافية والدينية، والمؤسسات الخيرية، جمعيات رجال الأعمال، النوادي الاجتماعية والرياضية، التعاونيات ومنظمات تنمية المجتمع، المجموعات المعنية بالبيئة، الجمعيات المهنية، المؤسسات الأكاديمية ومراكز البحوث، منابر الإعلام... إلخ

فمنظمات المجتمع المدني بمثابة قنوات لمشاركة الناس في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، وتنظيمهم لأنفسهم في شكل جماعات أكثر قوة للتأثير على السياسات العامة والوصول إلى الموارد العامة، خاصة بالنسبة للفقراء، أي أنه يمكن لهيئاتها أن تفرض ضوابط على سلطة الحكومة، وذلك برصدها وتصديدها للإساءات الاجتماعية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1997، صفحة 14)

وبالتالي، فكرة المشاركة هذه تقوم على تحقيق الكفاءة في إدارة الاقتصاد وغيره من النظم الاجتماعية، مع إضفاء الشرعية للنظم السياسية الديمقراطية، وذلك من خلال مشاركة

المواطن في العمليات، وليس فقط الاقتصار على مخرجات تلك النظم (عارف، 2014، صفحة 216)

فالطابع التطوعي غير الرسمي لمنظمات المجتمع المدني قد سهل عليها عملية تأطير النشاط الاجتماعي لأفراد المجتمع في المواضيع ذات الاهتمام المشترك بين الدولة والمجتمع (مشري، 2008، صفحة 10).

وإن أهم هذه الاهتمامات موضوع دراستنا المتعلق بالتنمية المحلية إذ أضحت هذه الأخيرة أهم ما تسعى إلى تحقيقه الدول النامية والجزائر من بينها، فما المقصود بالتنمية المحلية؟

ثانيا: مفهوم التنمية المحلية

يتزايد الاهتمام بالتنمية المحلية بتزايد الاهتمام بجميع الشركاء المساهمين في تحسين نوعية الحياة الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية وحتى الحضارية للمجتمعات المحلية.

1. التنمية

مصطلح التنمية لغة مشتق من الفعل ينمي بمعنى زاد وكثر، أما اصطلاحا فقد ارتبط المفهوم بالجانب الاقتصادي باعتباره آلية معالجة التخلف الاقتصادي الذي تعاني منه الدول النامية؛ وإن هذا التصور كان نتيجة لفرض النموذج الغربي للتنمية، بتطبيق مشروع مارشال لإعادة إعمار أوروبا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية.

غير أن هذا التصور قد تغير بعد ذلك ولم يعد يرتبط بالجانب الاقتصادي فقط، كما لم تعد التنمية تهتم فقط بإشباع الحاجات الأساسية للأفراد، وبهذا ظهرت التوجهات العديدة والمتعددة في تعريف المفهوم بناءً على اختلاف تصورات وايدولوجيات المفكرين والمختصين.

ففي حين يرى البعض أن التنمية هي الانتقال من حال إلى حال أفضل وانتقال المجتمع من وضعه الحالي إلى وضع أفضل بكل المقاييس، يرى آخرون أنها عملية توفير الاحتياجات الأساسية للإنسان الغذاء، السكن، الصحة، التعليم، العمل والجوانب المعنوية التي

تتلخص في الحاجة إلى تحقيق الذات بالإنتاج والمشاركة في تقرير المصير وحرية التعبير والأمن والشعور بالكرامة والاعتزاز بروح المواطنة.

ويعرفها آرثر دنهام Arther Denham على أنها " نشاط منظم، الغرض منه تحسين الأحوال المعيشية في المجتمع، وتنمية قدرته على تحقيق التكامل الاجتماعي والتوجيه الذاتي لشؤونه، ويقوم أسلوب العمل في هذا الحقل على تعبئة وتنسيق النشاط التعاوني. (اللوزي، 2002، صفحة 26).

فالتنمية في مفهومها العام عبارة عن عمليات مخططة وموجهة تحدث تغييرا في المجتمع، لتحسين ظروفه وظروف أفراد من خلال مواجهة مشكلاته وإزالة العقبات وتحقيق الاستغلال الأمثل للإمكانيات والطاقات، بما يحقق التقدم والنمو للمجتمع والرفاهية والسعادة للأفراد (شفيق، 1993، صفحة 19)

وإن من أهم التعريفات التي يمكن أن تستوقفنا، تعريف "روستو والت" بقوله أن التنمية هي تخلي المجتمعات المتخلفة عن السمات التقليدية السائدة، وتبني الخصائص السائدة في الدول المتقدمة.

واعتمادا على هذا الأخير سنقوم بدراسة المجتمع المدني في الدول النامية ومجموع الخصائص التي يتميز بها، لنتعرض بعدها للمجتمع المدني الجزائري، وكل ما يتضمنه من خصوصية النابعة من خصوصية المجتمع الجزائري.

2. المحلية

أما مصطلح المحلية فيشير إلى النطاق الجغرافي للتنمية، والذي يشمل منطقة جغرافية محددة ضمن البقعة الجغرافية الكاملة للدولة، ونقصد بذلك الإدارة المحلية.

فاصطلاح الإدارة المحلية هو تعبير درج عليه غالبية الفقهاء للدلالة على اللامركزية الإدارية كأسلوب من أساليب التنظيم الإداري للدولة، ويقصد باللامركزية توزيع الوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية في العاصمة وبين هيئات محلية أو مصلحة مستقلة، بحيث

يجب أن تكون هذه الهيئات في ممارستها لوظيفتها الإدارية تحت إشراف ورقابة الحكومة المركزية. (الطماوي، 1977، صفحة 117)

وللامركزية الإدارية صورتان هما:

- اللامركزية الإقليمية أو المحلية: وهي المعروفة بالإدارة المحلية، وهي تقتضي بمنح الأقاليم في الدولة الشخصية المعنوية، وسلطة الإشراف على المرافق المحلية، ويشترط لقيام هذه اللامركزية أن يكون للمجموعة المحلية شؤون خاصة بها، وأن تدير هذه المجموعة شؤونها بنفسها، وألا تخضع أجهزتها لرقابة صارمة من قبل السلطة المركزية (المجذوب، 2002).

- اللامركزية المصلحية أو المرفقية: وتقوم إذا مُنح مرفق عام قومي أو محلي الشخصية المعنوية وقدر من الاستقلال، وحينئذ تطلق عليه تسمية جديدة هي المؤسسة العامة أو الهيئة العامة.

مما سبق يمكن القول أن التنمية المحلية هي عملية تغيير تتم بشكل قاعدي من الأسفل، تعطي الأسبقية لحاجيات المجتمع المحلي، وتتأسس على المشاركة الفاعلة لمختلف الفواعل والموارد المحلية، وكل ذلك في سبيل الوصول إلى الرفع من مستويات العيش والاندماج والشراكة والحركية.

ومن بين أهم هذه الفواعل منظمات المجتمع المدني، حيث تعتبر القناة الناقلة لمشاكل ومطالب الأفراد، باعتبارها تعبير عن المجتمع المتحضر الواعي بحقوقه المدنية، وعلى هذا لابد من التطرق فيما يأتي إلى مجموع العوامل التي تربط المجتمع المدني بالتنمية المحلية.

ثالثا: عوامل ارتباط المجتمع المدني بالتنمية المحلية

فرض الانفتاح الديمقراطي على الدولة استشارة مؤسسات المجتمع المدني وطلب مساعدتها في بعث التنمية، والتنمية المحلية على وجه الخصوص، وذلك على جميع المستويات.

وإن من أهم العوامل التي أدت إلى ضرورة إشراك منظمات المجتمع المدني في التنمية المحلية الآتي: (إنزارن، 2018 ، صفحة 228)

- تغير دور الدولة الحديث، وتنازلها عن بعض صلاحياتها أوجد مجالا لتنامي دور المجتمع المدني لمشاركة الدولة في مهامها.

- تزايد نشاط المجتمع المدني على المستوى العالمي على إثر تطور وسائل الإعلام، مما ساهم في سهولة تدفق المعلومات وإبراز أهمية هذه المنظمات كشريك للجماعات المحلية للقيام بالتنمية المحلية.

- تقليد ومسيرة النماذج الغربية على إثر النجاح الذي حققه المجتمع المدني في تطوير المجتمعات الغربية وفي عملية التحول الديمقراطي.

- تأثير المشروطية الاقتصادية والسياسية في إطار برامج الإصلاحات الاقتصادية التي تملها المؤسسات المانحة على الدول النامية، كفرضها على منظمات المجتمع المدني الاهتمام بمجال الخدمات الاجتماعية لضمان مصادر تمويل جديدة.

كما تعمل السلطات المحلية على إشراك منظمات المجتمع المدني في المشاريع المحلية، نظرا لتلاقي المصالح من جهة، ومن جهة أخرى لبناء الثقة بين الإدارة المحلية والمجتمع المحلي، فالإدارة المحلية مثلما تعمل على ترسيخ العملية الديمقراطية، فهي أساسية في إدانة الحكومة التي تتجاوب مع اهتمامات المواطنين (براج ، 2016 ، صفحة 42)

ولكي تؤدي منظمات المجتمع المدني دورها بفعالية، لابد من توفير بيئة مناسبة تشمل إطارا تشريعيا وتنظيميا يضمن لها الحق في إنشاء الجمعيات، وهيئاتها المختلفة، وكذا آليات إشراكها في صنع السياسات العامة، مع مراعاة الخصوصية المحلية، فما ينطبق على مجتمع ما قد لا ينطبق على مجتمع آخر.

وإن هذا الاختلاف ناتج عن اختلاف العوامل البيئية المتحركة في الدول، حيث تختلف من حيث تركيبها الاجتماعية وانتمائها الثقافي ونظامها السياسي والاقتصادي وموروثها

التاريخي، ويعتبر جون غوس John Gaus أول من بيّن أهمية دراسة البيئة لفهم سلوك وعمل الدول، أو ما يسمى بالدراسات الإيكولوجية، فنجاح نموذج ما في دولة ما، لا يعني بالضرورة نجاحه في دولة أخرى.

وهو حال منظمات المجتمع المدني الجزائري، فبالرغم من الترسنة القانونية والتشريعية التي تهيئ لها العمل إلا أن عملها على أرض الواقع لا يعكس ذلك، ولهذا سنقوم بالبحث في المحورين الثاني والثالث عن الأسباب التي تحول دون قيام منظمات المجتمع المدني بدورها بشكل فعال لبعث عمليات التنمية المحلية، وذلك من خلال مستويين، المستوى الأول متعلق بالعوامل المشتركة للدول النامية، والمستوى الثاني متعلق بالمجتمع الجزائري.

المحور الثاني: الخصائص المشتركة للمجتمع المدني في الدول النامية

بالرغم من اختلاف الدول من حيث تركيبها الاجتماعية وانتمائها الثقافي ونظامها السياسي والاقتصادي وموروثها التاريخي، إلا أن بعضها تجمعها قواسم مشتركة تحددها عوامل متعددة ومتباينة، وهو حال المجتمعات النامية، فهي تشترك في بعض السمات التي تميزها عن غيرها من المجتمعات، مثل الدراسات التي اعتمدها جون غوس والتي أشرنا إليها سابقا.

وقد قسم فريد ريجز -عالم الإدارة الأمريكي- المجتمعات إلى قسمين، مجتمعات تقليدية وأخرى متقدمة، وبالإضافة إلى هذين المجتمعين، طرح فكرة المجتمعات الانتقالية التي تشكلت أثناء الانتقال من المجتمع التقليدي إلى المجتمع المتقدم الصناعي، وقد أدرج المجتمعات النامية ضمن هذا الفضاء الانتقالي.

وهو ما يفسر وجود العديد من التناقضات ضمنها- المجتمعات النامية- حيث تأخذ من خصائص المجتمع التقليدي كما تأخذ من خصائص المجتمع المتقدم.

أولاً: البناء الاجتماعي للمجتمعات النامية

يقصد به نوع التنظيمات الاجتماعية السائدة في المجتمع، مجتمعات يغلب عليها التنظيمات الأولية وهي المجتمعات التقليدية القديمة، ومجتمعات يغلب عليها التنظيمات الثانوية والمتمثلة في المجتمعات المتقدمة الصناعية. (صقر عاشور، 1979، صفحة 257)، وتتميز المجتمعات ذات التنظيمات الأولية بقوة التراث وغلبة العائلة وبتقديس المعايير الاجتماعية التقليدية حيث ينعكس هذا الطابع على الولاء وهو ما يفسر انتشار سلطة الكبار، فتقديس كل ما هو مألوف في المجتمعات النامية يصبح موروثاً وتقاليداً يصعب القضاء عليها وتظهر مظاهر المقاومة لأي تغيير.

وقد طرح "حليم بركات" نفس الفكرة حين تحدث عن المجتمع العربي كمثال عن المجتمعات النامية، بأنه مجتمع انتقالي يشهد صراعاً متأزماً بين الأصالة والحداثة، بين قوى التجزئة وقوى الوحدة، وبين الوطنية والتبعية، والتقدمية والرجعية، والعلمنة... إلخ، فهو في حالة مواجهة وصراع بين قوى متعددة متناقضة (بركات، صفحة 18).

وهو ما يفسر مفارقة وجود التنظيمات الثانوية في المجتمعات النامية غير أنها لا تؤدي عملها على الشكل المطلوب والذي وجدت من أجله أساساً وهو حال المجتمع المدني، فمع تنامي أهمية هذا الأخير في المجتمعات المعاصرة، ظهرت في الدول النامية إشكالية تقسيم الأدوار أو الوظائف بين منظمات المجتمع المدني وبين الدولة، لتشكل جدلاً انقسمت الآراء حوله بين التطرف (الفردية مقابل الجماعية) والاعتدال. أي حدود وظيفة كل طرف.

فبينما يرى المتطرفون من دعاة الجماعية أن دور الدولة يقتصر على الوظائف الخدمية كحماية الحرية والممتلكات الخاصة لتتولى منظمات المجتمع المدني بقية الوظائف، يؤكد المتطرفون من دعاة الفردية بضرورة قيام الدولة بجميع الخدمات من دون مشاركة (سلطان، 2015، صفحة 71، 72).

وفي المقابل يرى دعاة الاعتدال بقيام الأفراد ببعض الوظائف الخدمية مع ضرورة إشراف الدولة على تقديم هذه الخدمات، خاصة ما تعلق منها بالصحة والتعليم (سلطان، 2015، صفحة 71، 72).

فجوهر مشكلة منظمات المجتمع المدني في الدول النامية تتركز في انتشار السلطة في كل مجالات الحياة الاجتماعية فهي بذلك لا تملك الحد الأدنى من الاستقلال الذاتي والقدرة على الحركة المستقلة لتشكيل عناصر تنظيمها، بالإضافة إلى بساطة تركيبها وقلة منخرطيها ما يسهل اختفائها بعد فترة قصيرة من تأسيسها (بن عبد العزيز، 2007، صفحة 71).

وبالتالي فإن فعالية منظمات المجتمع المدني في الدول النامية ترتبط بوجود شروط إيجابية ومحفزة للعمل، غير أن البيئة المقيدة التي تتميز بها الدول النامية والتي تشكل فيها الظروف المحيطة قيودا وعوامل إضعاف للمنظمات سواء من حيث قدرتها على القيام بأدوارها بفعالية وجودها أو استدامتها، تفرض عليها ما يتجاوز قدرات بعض المنظمات على التكيف والمقاومة. (الوكالة السويدية للتنمية الدولية، صفحة 10).

ثانيا: أزمة المشاركة

يقصد بالمشاركة الدور الطوعي الذي يقوم به الفرد، سواء بشكل فردي أو في إطار الجماعة (حزب سياسي، منظمات المجتمع المدني... وغيرها) في الحياة السياسية، الهدف منها هو التأثير المباشر أو غير المباشر على صانعي القرار وذلك حسب المصلحة العامة أو الفئة التي ينتمي إليها أو للمجتمع كله.

وباعتبار أن المجتمع المدني يعبر عن فكرة ذلك الفضاء الذي يقع بين الفرد والمجتمع، فلا يقتصر دوره على المشاركة في إدارة الشؤون العامة للمجتمع، أو إشراك الأفراد في عملية صنع القرارات واتخاذها وتنفيذها، بل يتعدى إلى أكثر من ذلك.

فهذا يعني أن دوره يكمن كذلك في المساءلة والمراقبة، للتأكد من حسن تنفيذ تلك القرارات بما يحقق الأهداف، والاستخدام الأمثل للموارد، كما أنه يقوم بتقديم الخبرات

لمؤسسات القطاع العام، فضلا عن التعبير الحر عن الآراء. (بن عثمان الحزيم، 2012، صفحة 06)

كما تؤثر منظمات المجتمع المدني في الدولة من خلال المجالس المنتخبة، الصحافة، وسائل الإعلام، جماعات الضغط، كما من خلال شبكات الاتصال غير الرسمية وغير المعلنة، وقد تمارس مؤسسات المجتمع المدني تأثيرها على الدولة من خلال اللجوء إلى القضاء أو التظاهر والاعتصام والمقاطعة، وأخيرا باللجوء إلى العنف المنظم وغير المنظم (مهدي، د.س.ن، صفحة 570).

بمعنى أن تفعيل دور المجتمع المدني، يعني بث المزيد من روح المسؤولية، وعدم التسليم للدولة بوصفها مركز القرار الوحيد، كما يعني إعطاء المزيد من الصلاحيات وهامش المبادرة، ففي حالة عدم قدرة المؤسسات السياسية على استيعاب القوى الراغبة في المشاركة تحدث الأزمة، ما يؤثر سلبا على الوحدات المحلية حيث يكتفي الأفراد بالحقوق المدنية دون السياسية، ما نتج عنه نوع من اللامبالاة، وهوما يؤدي إلى إضعاف قوة منظمات المجتمع المدني وتوجيهها نحو الموالاة، أو العمل الخيري.

فإذا كان هذا هو حال منظمات المجتمع المدني في الدول النامية، فما الذي يميز منظمات المجتمع المدني في الجزائر، وماهي العراقيل والصعوبات التي تحول دون قيامها بمهامها التي هي عليها في المجتمعات المتحضرة؟ وهذا ما سنتناوله في المحور الأخير من هذه الدراسة.

المحور الثالث: خصوصية المجتمع المدني الجزائري وأثرها على التنمية المحلية

لكي تؤدي منظمات المجتمع المدني دورها بفعالية، لابد من توفير بيئة تمكينية تشمل إطارا تشريعا وتنظيميا يضمن لها الحق في إنشاء الجمعيات، وهيئاتها المختلفة، وكذا آليات إشراكها في العمليات التنموية، مع مراعاة الخصوصية المحلية.

أولاً: الخصوصية الثقافية

أثبت التاريخ أن العوامل التي تساهم في عملية تطوير مجتمع ما تكمن في دينامياته الثقافية، حيث ترسم سمات المجتمع من خلال الإبداع الفني والتعبير الثقافي، اللذان يؤديان إلى وعيه وإحساسه بمكانه وضعفه الذاتي (منشورات اليونسكو، صفحة 15).

وبالتالي تتشكل خصوصية مجتمع ما دون غيره، رغم وجود الخصائص والقواسم التي تشترك فيها بعض الدول، كحال الدول النامية التي ذكرناها سابقاً.

وإن خصوصية المجتمع الجزائري قد صبغتها وأثرت فيها العديد من العوامل التي عملت على صقلها، وقد ساهمت عمليات التحديث، العصرية، والعولمة بشكل كبير في إرساء هذا التوجه في المجتمع الجزائري، ما أدى إلى خلق جملة من المتناقضات في تركيبته التي تكونت خلال محاولة الانتقال نحو المجتمعات المتقدمة، وهي الفكرة التي طرحناها في المحور السابق.

كما كان للاستعمار دور كبير في بلورة خصوصية المجتمع الجزائري وهي الفكرة التي طرحها المفكر الجزائري "جمال غريد" في كتابه "L'exception algérienne" الخصوصية الجزائرية، حين طرح جدلية الثنائية الثقافية.

حيث رأى "جمال غريد" أن الاستعمار هو الحدث الذي قسم التاريخ الجزائري إلى نصفين منع فيها عملية التطور الطبيعية للمجتمع الجزائري، وخلق الازدواجية الثقافية (Guerid, 2007) "Modernistes et Arabistes" (Hadji, 2009, p. 210)

وإن هذه الثنائية قد أثرت على رؤى وتصورات استراتيجية التنمية، بين المتشبهين بإحياء التراث العربي الإسلامي، وبين التوجه نحو القيم الكونية للديمقراطية والحداثة والتنمية (فكروني، 2017، صفحة 389)

بعبارة أخرى فإن الواقع الذي يعيشه المجتمع الجزائري ويتخبط فيه كان نتيجة التمسك المتعصب بالتقاليد المتوارثة من ناحية، والإقبال على كل ما هو مستورد إلى حد التقليد الذي يقضي على القدرات الذاتية للإبداع من ناحية ثانية.

وفي إطار التنمية، انتهجت الجزائر سياسة التصنيع لتحقيق مشروع مجتمعي استهدف- على المدى المتوسط والبعيد- تثقيف الجزائريين وتحويلهم إلى مواطنين عصريين، وأن الطريقة الوحيدة لتحويلهم من مجتمع تقليدي هي إعادة تاريخ المجتمعات الغربية ولكن بصفة سريعة، بمعنى حرق المراحل (غريد، 1997، صفحة 08).

إن الاستعمار الاستيطاني الذي تعرض له المجتمع الجزائري لم يقم بالقضاء على البنية الاقتصادية وتهديمها ونهبه لثرواته وموارده فحسب، بل تعدى ذلك إلى تفكيك البناء الاجتماعي وطمس البنية الثقافية للفرد.

ومن بين هذه النتائج انقسام المجتمع الجزائري في هيكته إلى اتجاهين أساسيين: الاتجاه التحديثي الذي يمثله اجتماعيا وثقافيا خريجو المدرسة الفرنسية والذين كانوا يطالبون فرنسا باحترام مبادئها المؤسسة، والاتجاه العروبي الذي كان ينظر له خريجو جامع الزيتونة وكذا الأزهر، والذين كانوا يلحون على ضرورة احترام فرنسا لمبادئها المؤسسة وإذنا بترك الجزائريين وشأنهم في تنظيم وإدارة أمورهم (فكرون، 2017، صفحة 388)، خصوصا في المجالات الثقافية والتعليمية والدينية.

لقد كان أفراد المجتمع الجزائري محرومين من صفة وحقوق المواطنة، باعتبارهم رعايا في نظر القانون الفرنسي، فقانون الأهالي (الأنديجان) التعسفي كان يُعرض أي قائم على هذه النشاطات للاضطهاد والسجن، فلا جمعيات ولا نوادي ثقافية أو حتى فنية، ما يعني حرمانهم من الحرية، الحقوق المدنية والسياسية (سعد الله، 1998، صفحة 313).

لتنص السلطات الفرنسية لاحقا قانونا تم الانتخاب عليه في 1901/07/01م متعلق بكيفية إنشاء وتسيير الجمعيات، حيث منح الحق للأفراد بتشكيل الجمعيات الاجتماعية،

الثقافية، والدينية، إلا أنه كان شكليا بدليل الوظائف التي غلبت على مظاهر هذه الجمعيات، حيث تنشط في مجال محدد لا يمس بالسلطات الفرنسية.

هذا ما جعل إنشاء الجمعيات مرتبطا بظهور النشاط الوطني، كالحديث عن الجندية التي فرضتها فرنسا على الجزائريين، وعن الحرب العالمية الأولى ونتائجها، إلى جانب دعوة العلامة الشيخ 'عبد الحميد ابن باديس' إلى بناء مجتمع جزائري له كيان قوي، عن طريق تأسيس الجمعيات وإقامة الخلايا التي تستغل فيها طاقات الشعب سواء أكانت خيرية كمساعدة الفقراء والمساكين، أم ثقافية كإنشاء المدارس ونشر التعليم، اليقظة العلمية والثقافية، نشر التعليم وإحياء العادات (سعدالله، دراسات في الأدب الجزائري الحديث، 2007، صفحة 115).

وبالرغم من عدم إمكانية تحديد بداية تأسيس الجمعيات إلا أنها كانت سابقة للنوادي، مثل جمعيتي الرشيدية والتوفيقية اللتان شهدت سنة 1913 م على وجودهما.

ويعتبر (نادي الترقى) أول ناد أنشئ على النظام الحديث، فقد احتضن الحركة الوطنية منذ 1927 م وعقدت فيه المؤتمرات الهامة، وانبثقت عنه الكثير من الأفكار الوطنية، كفكرة جمعية العلماء المسلمين، المؤتمر الإسلامي، مشروع البصائر، وغيرها وقد كان ملتقى السياسيين وجمهور المثقفين والعلماء.

وتعتبر جمعية العلماء المسلمين التي أنشئت سنة 1931 م من أبرز الجمعيات التي لعبت دورا تاريخيا في مسار الحركة الوطنية.

وبعد استقلال الجزائر، نص دستور 1963 م في المادة رقم 19 منه على أن الدولة تضمن حرية الصحافة، حرية وسائل الإعلام الأخرى، حرية تأسيس الجمعيات، حرية التعبير، ومخاطبة الجمهور وكذا حرية الاجتماع، غير أن سيطرة الحزب الواحد الحاكم آنذاك قد ضيق على إمكانية تأسيسها.

وإن ما زاد من صعوبة إنشاء أي تنظيم أو جمعية هو عدم تماشيها مع مبادئ الحزب الواحد في تلك الفترة، فضلا عن سيطرته الإيديولوجية والسياسية، وكذا عدم وجود قانون

جزائري خاص بالجمعيات حتى سنة 1971م، حيث تم إصدار أول تشريع جزائري يتمثل في الأمر رقم 71-79 الخاص بالجمعيات، إلا أن تأثيره كان محدودا باعتباره يمنع قيام أي جمعية من شأنها المساس بالاختيارات السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية للبلاد (عزاوي، 2016، صفحة 08).

ثانيا: التأسيس القانوني والتشريعي وانعكاساته التنموية

عاشت الجزائر خلال نهاية ثمانينيات القرن الماضي أوضاعا اقتصادية واجتماعية متأزمة وتدهورا في المستوى المعيشي، ما أدى إلى مظاهرات جماهيرية تمثلت في أحداث أكتوبر 1988م ولأنها كانت سابقة في الجزائر المستقلة قابلتها السلطة آنذاك بالعنف وتعنيف المتظاهرين.

وبهذا كانت الانطلاقة الحقيقية للمجتمع المدني في الجزائر مع تأسيس اللجان والجمعيات لحماية ضحايا القمع إثر تلك الأحداث، لتلهم جمعيات حماية البيئة، الجمعيات الخيرية، المهنية، وجمعيات أخرى مختلفة.

وقد كان تأسيس قانون ينظم عمل منظمات المجتمع المدني في الجزائر كان كنتيجة منطقية للتحويل الديمقراطي الذي عرفته سنة 1989م، والذي على إثره تم الإعلان عن مجموعة من القوانين والتشريعات المؤسسة لحرية تكوين الجمعيات وضمان الحق النقابي وهو قانون 89-11 المتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي، والذي تم تعليق نشاطها بعد العشرية السوداء.

وإذا نظرنا إلى قانون 06/12 الخاص بالجمعيات يظهر جليا من حيث اعتماد وتأسيس الجمعيات مدى سيطرة وتعسف الإدارة في منحها الاعتماد لمن تشاء من الجمعيات أو رفضها، بناءً على السلطة التقديرية لها مبررة ذلك في المادة 39 حين يتعلق الأمر بالتدخل في الشؤون الداخلية للبلاد، المساس بالسيادة الوطنية، أو عدم احترام الآداب أو النظام العام (بن ناصر، 2014، صفحة 264).

كما أنه لم يحدد الأسس العلمية والتقنية التي يتم من خلالها تقديم المساعدات المالية للجمعيات، بل تركها للسلطة التقديرية للإدارة وهو ما يجعل تمويل الجمعيات مبنيا على مدى الولاء والتبعية السياسية عوضا عن برامجها وحركيتها (بن ناصر، 2014، صفحة 265). وهذا ما سيؤثر سلبا على استقلالية نشاطها ويسهل هيمنة السلطة السياسية عليها وتوجيهها لأغراضها الانتخابية.

وإن من النتائج السلبية لاحتواء السلطة لمؤسسات المجتمع المدني، فقدان الحركات الطلابية لقوتها وتأثيرها، وتحول اهتماماتها إلى مشاكل الجامعة فقط وابتعادها عن قضايا الأمة؛ كما أن جل التنظيمات الشبابية من صنع الإدارة بهدف إيجاد شريك اجتماعي يساهم في ترقية الأنشطة الموجهة للشباب بتمويل منها، ما جعلها عاجزة عن إيجاد مجال مستقل للعمل (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2014).

كما يمكن تفسير ضعف المشاركة التطوعية بين الشباب بما يعيشه من إحباط ومشكلات شخصية ولا مساواة، إلى جانب معدلات البطالة المرتفعة، وسيادة الثقافة التي تعلي من سلطة الكبار وسيادة الذكور وتقضي الشباب وتسيطر على الفضاء الاجتماعي. إن أزمة فعالية منظمات المجتمع المدني ماهي إلا نتيجة لرفض الدولة التخلي عن سلطتها لصالح المجتمع، ورفض الاعتراف بضرورة التعامل مع مختلف الشرائح الاجتماعية، وإشراكهم في مختلف المشاريع التنموية المحلية، فعدم تنازل السلطة المركزية الحقيقي عن صلاحياتها لصالح الجماعات المحلية قد جعلها تسلطية.

الخاتمة

وفي الأخير يمكننا القول أنه وبالرغم من أهمية دور المجتمع المدني في المشاريع المحلية، كونه شريكا مهما في عمليات التنمية المحلية، إلا أن العوامل التي ساهمت في نشأته والتي تشترك فيها مجموع الدول النامية كونها مجتمعات انتقالية- على قول "فريد ريجز"، تحمل العديد من المتناقضات في كنفها تحول دون قيام منظمات المجتمع المدني بدورها بفعالية

وكفاءة، وهو الطرح الذي وضعه كذلك "جمال غريد" حينما تحدث عن خصوصية المجتمع الجزائري، كما أن احتواء السلطة لمنظمات المجتمع المدني قد جعلها حبيسة العمل الخيري فقط.

وبناء على ما سبق، يمكننا الخروج بمجموعة من التوصيات كالآتي:

- الدور التقليدي للمجتمع المدني الذي يقترب نحو العمل الخيري قد تجاوزه العديد من الدول والمجتمعات وهذا ما يستدعي إعادة النظر في دور منظمات المجتمع المدني في الجزائر وعدم حصرها في العمل الخيري.

- عدم جعل عمل منظمات المجتمع المدني مناسباتيا موسميا.

- غرس ثقافة التطوع لصالح جميع فئات المجتمع الجزائري والتي يقع على عاتق الجماعات المحلية تثمينها من خلال مجموع النشاطات التي تقوم بها، الثقافية، الفنية، والرياضية وغيرها، مع التركيز على فئة الشباب لما لها من أثر صحي متبادل على المجتمع والفرد.

- يعمل العمل التطوعي على تقوية الروابط الاجتماعية بين البشر.

- لا بد من تحويل المجتمع المدني إلى شريك استراتيجي في تصميم ومرافقة تنفيذ السياسات العمومية على مستوى الجماعات المحلية.

- قائمة المراجع :

قائمة المراجع باللغة العربية:

1. أبو القاسم سعدالله. (1998). تاريخ الجزائر الثقافي: 1830-1954. دار الغرب الإسلامي.
2. أبو القاسم سعدالله. (2007). دراسات في الأدب الجزائري الحديث. الجزائر: دار الرائد للكتاب.
3. أحمد صقر عاشور. (1979). الإدارة العامة مدخل بيئي مقارنة. بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر.
4. الوكالة السويدية للتنمية الدولية. (بلا تاريخ). البيئة التمكينية للمجتمع المدني في المنطقة العربية. بيروت: سيدا.
5. أماني قنديل. (2008). الموسوعة العربية للمجتمع المدني. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

6. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (1997). إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة. مكتب السياسات ودعم البرامج، نيويورك.
7. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2014). تقرير المعرفة العربي للعام 2014: الشباب وتوطين المعرفة. دبي: شركة غرير للطباعة والنشر.
8. بوطيب بن ناصر. (جانفي، 2014). النظام القانوني للجمعيات في الجزائر. مجلة دفاتر السياسة والقانون (10).
9. جاسم سلطان. (2015). قواعد في الممارسة السياسية. بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر.
10. جمال غريد. (1997). العامل الشائع، عناصر للاقترب من الوجه الجديد للعامل الصناعي الجزائري. إنسانيات (01).
11. حليم بركات . (بلا تاريخ). المجتمع العربي المعاصر بحث استطلاعي اجتماعي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
12. حمزة برايج . (2016). واقع وآليات تطبيق الحوكمة المحلية في تسيير الجماعات المحلية بالجزائر (رسالة ماجستير). كلية الحقوق والعلوم السياسية، ورقلة: جامعة ورقلة.
13. حمزة عزاوي. (جوان، 2016). الحركة الجمعوية في الجزائر بين الفاعلية وصورية الأداء التنموي. مجلة دراسات في التنمية والمجتمع (03).
14. خيرة بن عبد العزيز . (2007). دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد أنموذج المنطقة العربية (رسالة ماجستير). كلية العلوم السياسية والإعلام ، الجزائر: جامعة الجزائر.
15. زاوي فكروني. (2017). جدلية التقليدي والحداثي في تحليل جمال غريد لثنائية الثابت والمتحول في البنية الثقافية الجزائرية. مجلة التغيير الاجتماعي (03).
16. سليمان محمد الطماوي. (1977). مبادئ القانون الإداري: دراسة مقارنة. دار الفكر العربي ودار الثقافة العربية للطباعة.
17. طارق المجذوب. (2002). الإدارة العامة: العملية الإدارية والإصلاح الإداري. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.
18. عادل إنزارن. (2018). القطاع الثالث وإشكالية المشاركة في تسيير الشأن العام دراسة حالة تسيير الجماعات المحلية في الجزائر 2000-2014 (أطروحة دكتوراه). (جامعة الجزائر، المحرر) كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، الجزائر .
19. عالية عبد الحميد عارف. (جوان، 2014). دور المشاركة المجتمعية في ظل الحوكمة في صنع القرار والمساءلة: دلالات من خبرات دولية. المجلة العربية للإدارة، 34(1).

20. عبد العزيز ربح. (2011). مابعد الدولة عند يورغن هابرماس. الجزائر: منشورات الاختلاف .
21. فيروز زرقاة. (جوان، 2014). دور المجتمع المدني في تفعيل المشاركة المجتمعية. (جامعة سطيف 2، المحرر) مجلة العلوم الاجتماعية(18).
22. ماجدة شاكر مهدي. (د.س.ن). الدولة والمجتمع المدني. مجلة كلية الآداب(96).
23. محمد أحمد علي مفتي. (2013). مفهوم المجتمع المدني والدولة المدنية: دراسة تحليلية نقدية. الرياض: مركز البحوث والدراسات البيان.
24. محمد شفيق. (1993). التنمية الاجتماعية: دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
25. محمد منير حجاب. (1998). الإعلام والتنمية الشاملة. دار الفجر للنشر والتوزيع .
26. مرسي مشري. (2008). المجتمع المدني في الجزائر: دراسة في آليات تفعيله. مؤتمر التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات. الجزائر.
27. منشورات اليونسكو. (بلا تاريخ). الثقافة والتنمية: الأعمال والإنجازات.
28. موسى اللوزي. (2002). التنمية الإدارية. عمان: دار وائل للطباعة والنشر.
29. يوسف بن عثمان الحزيم. (2012). دور المجتمع المدني في تعزيز الإدارة والحكم الرشيد: المملكة العربية السعودية نموذجا. مقدمة ضمن مؤتمر دولي حول الإدارة الرشيدة وبناء المؤسسات . القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
- قائمة المراجع باللغة الأجنبية:
30. L'exception Algeriennr: la modernisation à Djamel Guerid (2007). alger: Casbah Editions. l'épreuve de la société
31. Djamel Guerid l'exception Algerienne: la modernization à l'épreuve de la société. (بلا تاريخ).
32. Djamel Guerid l'exception Algerienne: la modernisation à l'épreuve de la société (2009). Ramzi Hadji (71). Confluence Méditerrané.